

# «الترويكا الجديدة» في تونس تدفع نحو تغيير وزراء في حكومة المشيشي

حزب قلب تونس يدعو إلى استبدال الوزراء المحسوبين على قيس سعيد



لحظات تردد

تشكل الدعوات من قبل «الترويكا الجديدة» في تونس (حركة النهضة وأئتلاف الكرامة وحزب قلب تونس) لرئيس الحكومة الجديدة هشام المشيشي إلى تغيير وزراء، مدعاة للساؤل عن قانونية هذه التحويرات المرتقبة وردة فعل الرئيس قيس سعيد الذي أراد أن يكون المشيشي "رجل ظله"، وذلك بعد تواتر حديث شخصيات من الصف الأمامي لحزب قلب تونس عن تغيير وزراء وإشارتهم لـ"اتفاق مع المشيشي".

خالد هادي

تونس - تعالت الأصوات الداعية لتغيير بعض أسماء الوزراء التي تضمنتها تشكيلة رئيس الحكومة التونسية الجديدة برئاسة هشام المشيشي بعد منحها الثقة في البرلمان التونسي بـ134 صوتا، حيث تدفع الأطراف التي زكتها على غرار قلب تونس وحركة النهضة الإسلامية لضمان نفوذ داخل هذه الحكومة وتحييدها عن خيارات الرئيس قيس سعيد.

وتستدعي هذه الدعوات التساؤل حول قدرة المشيشي على التغيير مباشرة بعد أداء اليمين، وفي ما هناك اتفاق مع الأحزاب السياسية يفضي إلى التخلي عن وزراء الرئيس قيس سعيد. وأكد النائب بمجلس نواب الشعب عن حزب قلب تونس عياض اللومي أن حزبه لن يقبل أن يكون هشام المشيشي وزيرا أول، في إشارة إلى محاولة قيس سعيد قلب نظام الحكم وهو برلماني إلى رئاسي، مضيفا أن قلب تونس سيطلب بتغيير الوزراء الذين تم فرضهم من قبل رئيس الجمهورية.



أحمد صواب  
على المشيشي أن يبرهن على عدم تبعيته لقيس سعيد

ورافقت تركيبة حكومة المشيشي انتقادات عدة بخصوص الأسماء المقترحة وتوفر عنصر الكفاءة والتسيير، فضلا عن الخلفية الحزبية والسياسية لبعض الأسماء، حيث تم اتهام الرئيس قيس سعيد ومستشارته نادية عكاشة بأنهما انحرفا بالمشاورات الحكومية عن مسارهما الحقيقي.

وأفاد القاضي السابق والناشط بالاجتمع المدني أحمد صواب أنه "يحق للأحزاب السياسية دستوريا أن تسحب الثقة من أي وزير معين ترفض إشراكه في الحكومة وتجميع 109 أصوات في البرلمان لتفعيل ذلك".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "على هشام المشيشي أن يبرهن على عدم تبعيته للرئيس قيس سعيد ويبادر بعزل أو إبعاد الوزير الذي يراه، ويظهر في ثوب رئيس حكومة فعليا".

ووصف أحمد صواب استبعاد وزير الشؤون الثقافية من قبل المشيشي ثم إعادة تخبئته من قبل الرئيس سعيد بـ"الإهانة".

وبخصوص حصول اتفاق بين المشيشي والأحزاب السياسية يفضي إلى التخلي عن وزراء الرئيس قيس سعيد، قال صواب "يجب أن يكون هناك تفاهم مسبق بين المشيشي والأحزاب".

وفيما يرى بعض المراقبين أن إمكانية إجراء التغييرات واردة ومضمونة دستوريا، يذهب البعض الآخر إلى كونها "تجاوزا" أخلاقيا وعلاقيا من رئيس

الحكومة الذي عينه الرئيس قيس سعيد للاضطلاع بمهمة العمل الحكومي. وأكد المحلل السياسي الصحبي بن فرج "أنه لا شيء يمنع المشيشي دستوريا من إجراء تغيير صلب حكومته، ولكن ليس هناك ما يبدل واقعيا على اتفاق رئيس الحكومة مع الأحزاب حول التغيير".

وأضاف "الاتفاق إن حصل سيضع المشيشي أليا في خرق للأعراف الدستورية وهو خرق غير موثق، وسيعرضه لسقوط أخلاقي مع الرئيس سعيد".

وتابع بن فرج "مساعي التغيير والتابع بين فرج" مساعي التغيير والتابع بين فرج

وأكد الحجبي أن النهضة وقلب تونس قاما باتفاق لتغيير 7 من وزراء المشيشي في تحوير وزاري بعد شهرين منهم وزير الداخلية والعدل، منجها للوزراء المقترحين بالقول "هل ترضون هذا لأنفسكم؟ لن أتى للبرلمان لو كنت مكانكم".

ويتخوف الرئيس سعيد والمقربون منه من تغيير الأسماء التي اختارها ضمن حكومة المشيشي وتوقع أنها

ويبدو أن أزمة الحزب الحاكم الذي يحاول العودة إلى الساحة بقيادة جديدة، كانت واجهة النظام السياسي برمته، بعدما اعترف النائب البرلماني المسجون بهاء الدين طليبة، بأنه كان يقدم تقارير دورية لمدير جهاز الاستعلامات الجنرال عثمان طرطاق (بشير) المتواجد في السجن العسكري حاليا، لكنه لا شيء تحرك لوقف ذلك.



تداعيات انتخابات 2017 تلاحق السلطة والحزب الحاكم

# إعادة باشاغا إلى منصبه تنزع فتيل الحرب بين مصراتة وطرابلس

● طرابلس - مُل، الخميس، وزير الداخلية بحكومة الوفاق الليبية، واجهة الإسلاميين، فتحي باشاغا أمام لجنة التحقيق التي بعثتها حكومته بشأنه ليعود بعد ذلك إلى العمل، في خطوة يرى مراقبون أنها تهدف إلى تجنب حرب وشيكة بين ميليشيات مصراتة التي يحتسب بها باشاغا وميليشيات طرابلس الموالية لرئيس حكومة الوفاق فايز السراج. ووصل باشاغا إلى طرابلس وسط تعزيزات أمنية كبيرة الخميس، حيث تم تطويق مقره. وتم تطويق مقر حكومة الوفاق طيلة فترة التحقيق. وأكدت مصادر ليبية مطلعة، والخميس، أن حكومة الوفاق قررت إعادة وزير الداخلية الموقوف فتحي باشاغا إلى منصبه، مرجحة أنها أعادته تحت الضغط، وذلك عقب تهديداته الأخيرة بفضح الفساد.

ونقلت قناة ليبيا 24 أن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، فايز السراج التقى باشاغا في المقر الرئاسي بطريق السكة لإخراج سيناريو إعادته إلى منصبه حيث لم تعلن بعد حكومة طرابلس عن ذلك.

ووقعت السراج اجتماعا مع وزير الداخلية الموقوف احتياطيا عن العمل، بمقر رئاسة الوزراء في طريق السكة بطرابلس، وهو أول اجتماع بينهما منذ أن أصدر الرئاسي قرارا، في 28 من أغسطس الماضي، بإيقاف وزير الداخلية احتياطيا عن العمل على أن يمثل للتحقيق الإداري أمام المجلس. وتأتي هذه التطورات في وقت ضغط فيه وزير الداخلية من خلال التهديد بكشف ملفات فساد تهم حكومة الوفاق، بينما لجأت الميليشيات الموالية له إلى الاستعراض عسكريا في خطوة عززت مخاوف السراج من مواجهة محتملة مع مصراتة التي لها ثقلها العسكري.

والجمعة الماضي، أصدر المجلس الرئاسي قرارا بإيقاف باشاغا احتياطيا عن العمل، وتحويله إلى التحقيق، مرجعا ذلك إلى "التحقيق مع الوزير بشأن التصاريح والأذونات، وتوفير الحماية اللازمة للمتظاهرين"، إضافة إلى "البيانات الصادرة عنه حيال المظاهرات، والأحداث الناجمة عنها، والتحقيق في أي تجاوزات ارتكبت في حق المتظاهرين".

ومنذ مطلع الأسبوع الماضي، تشهد مدن ليبية عديدة مثل طرابلس ومصراتة عبر الألبسة نفسها التي يصعد بها مع المدينة، التبعينات، حيث نصب أحمد معيتيق نائبه في المجلس الرئاسي وهو من مصراتة رئيسا لمجلس أمناء صندوق الإنماء الاقتصادي.

وأوضح اللومي أنه من غير المقبول أن يتلقى وزراء من الحكومة تعليمات من رأسي السلطة التنفيذية، مؤكدا أن "حزبه احترامات على وزراء فرضتهم رئاسة الجمهورية في وزارات السيادة وهو ما يعد انحرفا دستوريا خطيرا".

وبين البرلمان التونسي أنه إذا لم يجر هشام المشيشي تحويرا وزاريا فإن حزب قلب تونس سيصدر لائحة لوم ضد الوزراء المعنيين.

# شبهات فساد تلاحق الحزب الحاكم في الجزائر

طاهر بليدي

وأضاف "ولد عباس لفق لي تهمة باني منحه الأوائل لكنه لم يأخذ مئ ولا دينار، وأنا من أبلغت الأمن بتحركات جمال ولد عباس المشبوهة، وقد سجلت مكالمات هاتفية تثبت تورطه في بيع قوائم الترشيح، وأنا من كشف تلاعبات إنشاء ولد عباس، وقد كنت على اتصال دائم بمدير جهاز الاستعلامات واجتمع به مرارا".

وشكل نشر غسيل الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أفرزت البرلمان الحالي، قنبلة مفاجئة في معسكر السلطة، بعدما اعترفت الشهادات المقدمة للقضاء بضلوع مسؤولين كبار بالدولة في ترتيب قوائم الحزب الحاكم، وأماطت اللام عن الممارسات التي لفت الاستحقاق الانتخابي المذكور.

وذكر اسكندر ولد عباس أن "رئيس الوزراء السابق عبدالمالك سلال، ووزير العدل طيب لوح، ووزير الداخلية ورئيس الوزراء نورالدين بدوي، هم من كانوا يعدون قوائم الحزب لدخول الانتخابات التشريعية، بعيدا عن مقر ومؤسسات التشريعية، وحول خلفيات تتسمك قيادة وهياكل جبهة التحرير الوطني".

وأفاد اسكندر ولد عباس أن "رئيس الوزراء السابق عبدالمالك سلال، ووزير العدل طيب لوح، ووزير الداخلية ورئيس الوزراء نورالدين بدوي، هم من كانوا يعدون قوائم الحزب لدخول الانتخابات التشريعية، بعيدا عن مقر ومؤسسات التشريعية، وحول خلفيات تتسمك قيادة وهياكل جبهة التحرير الوطني".

وأضاف "سعيد بوتفلقة، شقيق ومستشار الرئيس السابق، كان يتصل بوالدي في وقت متأخر جدا وهو في حالة

ويعترف اسكندر ولد عباس بأن والده كان يتلقى عمولات ورشاوى تقدر بأكثر من نصف مليون دولار، مقابل حصول صاحبها على صدارة القائمة الانتخابية، وأن عائدات الأموال التي رصدت خلال الاستحقاق الانتخابي المذكور قدرت بأكثر من 40 مليون دولار.

وبهذه الاعترافات تكون السلطة قد تلقت نيرانا صديقة مفاجئة، بتعمدها الإبقاء على البرلمان إلى غاية الآن، رغم مطالب الحل التي رفعت من طرف الحراك الشعبي خلال 2019 و2020، وهو ما يزيد من متاعبها السياسية أمام الشارع الجزائري، بسبب صمتها عن ممارسات المجالس المنتخبة، ويطعن في خطاب "التغيير ومشروع الجزائر الجديدة" الذي تنسوق له.

وتعمدت السلطات الجزائرية تفادي حل المجالس المنتخبة، رغم مطالب الحل واتخاذ قرارات جذرية في حق الأحزاب الداعمة لنظام عبدالعزيز بوتفلقة، بدعوى الحفاظ على مؤسسات الدولة، وتم تمرير العديد من القوانين المثيرة للجدل بواسطة البرلمان الحالي الذي تلقى إسفيئا جديدا في نعشه، بسبب اعترافات الفساح المقدمة للقضاء حول ممارسات الحزب الحائز على الأغلبية فيه.

وتلقت نيرانا صديقة مفاجئة، بتعمدها الإبقاء على البرلمان إلى غاية الآن، رغم مطالب الحل الشعبي خلال 2019 و2020، وهو ما يزيد من متاعبها السياسية أمام الشارع الجزائري، بسبب صمتها عن ممارسات المجالس المنتخبة، ويطعن في خطاب "التغيير ومشروع الجزائر الجديدة" الذي تنسوق له.

وتعمدت السلطات الجزائرية تفادي حل المجالس المنتخبة، رغم مطالب الحل واتخاذ قرارات جذرية في حق الأحزاب الداعمة لنظام عبدالعزيز بوتفلقة، بدعوى الحفاظ على مؤسسات الدولة، وتم تمرير العديد من القوانين المثيرة للجدل بواسطة البرلمان الحالي الذي تلقى إسفيئا جديدا في نعشه، بسبب اعترافات الفساح المقدمة للقضاء حول ممارسات الحزب الحائز على الأغلبية فيه.

وتلقت نيرانا صديقة مفاجئة، بتعمدها الإبقاء على البرلمان إلى غاية الآن، رغم مطالب الحل الشعبي خلال 2019 و2020، وهو ما يزيد من متاعبها السياسية أمام الشارع الجزائري، بسبب صمتها عن ممارسات المجالس المنتخبة، ويطعن في خطاب "التغيير ومشروع الجزائر الجديدة" الذي تنسوق له.

وتلقت نيرانا صديقة مفاجئة، بتعمدها الإبقاء على البرلمان إلى غاية الآن، رغم مطالب الحل الشعبي خلال 2019 و2020، وهو ما يزيد من متاعبها السياسية أمام الشارع الجزائري، بسبب صمتها عن ممارسات المجالس المنتخبة، ويطعن في خطاب "التغيير ومشروع الجزائر الجديدة" الذي تنسوق له.